الوزير العبدالله شكر جهد لجنة الشؤون الخارجية

وزيرا الداخلية والاعلام لدى حضورهما الجلسة

الفضل أكد تخليه عن الحصانة وثقته في القضاء

رفع الحصانة عن الفضل ورفض رسالة لجنة التعليم بخصوص وزارتي التربية والتعليم العالي

معتقلانا بغوانتانامو في عهدة «حقوق الإنسان».. والمهلة 3 أشهر

■ العدوة: 3 شهور ليست كافية للمراسلات مع الجانب الأميركي في قضية معتقلي غوانتانامو

■ حسين: المجلس شكل لجنة تحقيق في عقد «شل» والأمر رفع للنيابة

الدولة وباقي الاراضي فارغة، وحوالي 100 الف طلب اسكاني متأخرة، وتتحمل الدول 45 مليون دينار كويتي مقابل بدل الايجار، والمرسوم الذي امامنا هو هروب الى الأمام فاي شركة مساهمة لا يقل تاسيسها عن عام واحد، والمرسوم الحالي الجديد حذف المدد.

يوسف الزلزلة: القضية ازلية مجتمعية هناك اكثر من 100 الف طلب اسكاني على الانتظار وهناك قضية بدلات الايجار والاسرة تضطر إلى ان تدفع اكثر من بدل الايجار حتى يعيش بطريقة تليق به وتسع اسرته، الله عز وجل تكلم عن السكن الذي يأتي بالسكينة والطمانينة والآن ما الحاجة الى تاسيس شركات مساهمة؟! الحكومة هي التي ينبغي ان تهيئ المواقع والاراضي، وحتى في لقائنا مع الامير قال ينبغي فتح الابواب للكويتيين ومنحهم الاراضي التي يستطيعون بها اقامة مساكن، وهناك من لا يريد لهذه المشكلة ان تحل، وهذا القانون سيزيد المشكلة مشكلة، يجب فتح الاراضي للشباب.

عدنان عبدالصمد: قضية السكن لو حللناها ستحل كثيراً من القضايا المزمنة، هناك تشريع قدمه حمد الجوعان بتوفير سكن في غضون 5 سنوات، القضية ليست تشريع قوانين، فشرعنا قوانين لانشاء شركات الكهرباء فهل تم تطبيقها، واستغرب ان تاتي الحكومة بقوانين جديدة بالرغم ان المشاريع الموجودة عندها ما نفذتها.

يجب ان يكون مبلغ التامين عادلا حتى يتسنى لهم شراء مساكن معقولة، على الحكومة ان توزع اراضي حتى لو من دون بنية تحتية، اصحاب النفوذ مليدة الاراضي اطلق الاراضي ستحل المشكلة، ووزراء النفط او الدفاع لابد ان يقتنعوا باهمية منح الاراضي للبلدية والرعاية السكنية.

عادل الجارالله: هذا المرسوم لا يحقق الطموح ولكن نحن حددنا مدة، جلسة لمناقشة التنمية الاسكانية، فهل نستطيع ان نوفر البنى التحتية لهذه المدن ولكن كمرسوم المجالس السابقة اقرت ويجب الان ان نرفضه، وفي الجلسة الخاصة ستخرج التوصيات لحل هذه القضية، يرحم والديكم خلونا ننظر للجانب العملي وخلفوا من السياسة شوية دعونا نذهب الى الجانب الفني والعملي.

خالد الشليمي: مشكلة الاسكان هي مشكلة الشباب الكويتي واكبر هاجس للشاب هو الوظيفة والسكن واحد مؤشرات ضعف الحكومة الى الجانب العملي وخفقوا من هو فشلها في حل قضية الاسكان والحكومة غير جادة في حل هذه القضية، واستحواذ التجار على الاراضي اهم اسباب عدم الانطلاق في حل هذه المشكلة وعندما توفر الحكومة الاراضي سوف تنخفض الاسعار، واخشى ان يكون الموجودون في الحكومة شركاء مع التجار.

نريد شيئاً ملموساً من الحكومة يطمئن المواطن، الحلول الترقيعية ذات الشبهات نرفضها.

علي العمير: يصفتي رئيساً للجنة المرافق وافقنا عليه بالاجماع لأنه سيكون مفيداً للمواطن، ونحمل الحكومة مسؤوليتها في التنفيذ وسرعة الانجاز، المرسوم به عيوب لا أحد ينكرها ويعالج قضايا محددة في جوانب محددة وكل ما في هذا المرسوم هو عبارة عن زيادة جدوى اقتصادية، لكن به التزام بموافاة المجلس بنسبة الانجاز مرتين في العام خلال يناير ويوليو.

عدنان المطوع: هذا الموضوع قديم، ويجب دعم القطاع الخاص للقيام بهذه المشاريع، نسعى وراء تحرير الاراضي ويجب تسليمها الى القطاع الخاص، فكل شركة تتكلف بمدينة، منها للمطلاع والخيران والصبية.

القانون السابق به اشكالية حيث لم تستطيع الشركات ان تقدم عروض اسعار هذا القانون يلزم نسبة 50 في المئة للمواطنين كنسبة مساهمة مع اعطاء الاولوية للشركات المدرجة في البورصة.

هذا القانون يحب المشكلة الاسكانية من جذورها خلال 5 سنوات.

وجرى التصويت نداء بالاسم وكانت النتيجة كالتالي: موافقة 34، عدم موافقة 7، امتناع 7، الحضور 48، موافقة ويحال الى الحكومة.

الخرينج: ترفع الجلسة إلى غد الساعة التاسعة.

دشتي للمري: تقابل الحمود وترجع تمدحه.. وناصر يرد: لقاؤه شرف ولا تعلمني من التقي

عبدالحميد دشتي

حدث سجال بين النائبين عبد الحميد دشتي وناصر المري على خلفية استنكار المري لتسريب احداث الجلسة السرية، ومدح المري لوزير الداخلية «لعلمه ان ما سيقال في الجلسة سينشر ويذاع على الملأ»، وهنا حدث السجال التالي:

عبدالحميد دشتي: التوسع الذي ذهب اليه ناصر المري واشادته بوزير الداخلية بعد ان شرف بلقائه وهذا الشرف لم يتح لكل اعضاء المجلس ويتهمنا باتهامات ويطلب سحب اسمه من التوصيات وكل ما جاء في الجلسة السرية لم يتسرب في الصحافة فلماذا يحرج الاخوة النواب وتمدح في الوزير؟!

ناصر المري: اشكر الاخ عبدالحميد دشتي واقول له لا تؤخذ الامور هكذا، ولكن لقاء النائب الاول شرف ولكن لم احظ بهذا الشرف، والابواب مفتوحة لي ولغيري، ولم اقابل الوزير ابدا، ومقابلته حق من حقوقي ولا يعلمني عبدالحميد من اقابل ومن التقي.

■ الفضل: أرفض الحصانة البرلمانية في القضايا كمبدأ.. وقضاؤنا يعرف الغث من السمين

■ لاري: أستغرب استعجال اللجنة المالية في خصخصة الكويتية والحكومة لم تأت بشيء مما طلبناه

خلال جلسة خصصها للحديث مع نساء الدائرة في ديوانيته بالعديلية

المليفي: موقف الحكومة من القروض سلبي.. وعليها تقديم بدائل لـ«المعسرين»

■ السلطة التنفيذية لا يجب أن تقف متفرجة على المشكلات ولا بد أن تبادر لرفع المعاناة عن المواطنين

■ تحويل هيئة الإسكان إلى جهة رقابية وتسليم الأراضي للقطاع الخاص يساهمان في حل أزمة السكن

النائب أحمد المليفي انتقد موقف الحكومة من قضية القروض

■ قدمت 3 طلبات متعلقة بالإسكان والصحة والمرور وتم تخصيص جلسات بشأنها في فبراير ومارس

■ تحسين المستشفيات الحكومية لتقدم الخدمات الرائدة للمواطن مسؤولية وواجب على الدولة

كتب مصطفى كامل

اكد النائب احمد المليفي ان تصريح وزير المالية مصطفى الشمالي والذي سبق وان اوضح خلاله ان صندوق المتعثرين هو الحل الوحيد لمشكلة القروض يعد موقفا سلبيا من الحكومة تجاه قضية اسقاط القروض، مطالبا اياها بان تقدم بدائل عن اسقاط القروض ولا تقف موقف المتفرج وقال «من المفروض ان تقدم الحكومة مشاريع معينة كانشاء شركة خدمات او شركة اسكانية للمقترضين وبالتالي الارباح التي يجنونها يسددون بها قروضهم» لافتا الى ان وجود بدائل يفيد الدورة الاقتصادية ويرفع المعاناة عن المواطن.

وخلال جلسة خصصها المليفي للحديث مع نساء دائرته اقامها مساء اول من امس في ديوانيته في العديلية كشف عن تقديمه لـ3 طلبات متعلقة بالقضية الاسكانية والقضية الصحية والزحمة المرورية مبينا انه تم تخصيص جلسات بشأن هذه القضايا في مجلس الامة في فبراير ومارس المقبل.

وبالحديث عن قضايا المرأة ذكر المليفي انه سيتم التطرق لها خلال الجلسة التي خصصت لمناقشة القضية الاسكانية في فبراير المقبل مبينا انه توجد شرائح في المجتمع مثل المرأة المطلقة او الارملة او المتزوجة من غير كويتي يجب تغيير الانظمة القائمة بشأنهن منتقدا مشروعي صباح السالم والصوابر للمرأة المطلقة مبينا انهما اثبتا «فشلهما ولم يصلحا في الكويت لانهما يفرزان فئة معينة من المجتمع في مكان واحد» مطالبا بضرورة توفير سكن لهن في المناطق الماهولة وبين العوائل الكويتية. كما ذكر المليفي ان المشكلة الاسكانية في البلاد في تفاقم وبالتالي خلال الجلسة المخصصة سيشددون على معرفة استراتيجية الحكومة في وضع الحلول لها مبينا ان «وجود 100 الف طلب اسكاني في الانتظار الى جانب 20 الف طلب سنويا امر غير مقبول».

وقال المليفي «يوجد نحو 7 في المئة فقط من الاراضي في يد الدولة» مطالبا بضرورة تحويل الهيئة العامة للاسكان الى جهة رقابية اشرافية وبالتالي اعطاء الاراضي للقطاع الخاص بحيث يصبح تعامل المواطن مباشرة مع القطاع الخاص في المئة في يد القطاع الخاص بضرورة تعيين مهندسين كويتيين الى جانب تشديد الرقابة من حيث البناء والتنفيذ.

ورداً على سؤال من احدى المواطنات بخصوص الزيادات للمرأة الارملة او المطلقة رفض المليفي ضخ الاموال دون استراتيجية معينة لان الزيادات برأيه «ستؤدي حتما الى رفع الاسعار واضعاف القيمة الشرائية للدينار» مبينا ان الحل يكمن في توفير الخدمات الاساسية للمواطن من صحة وتعليم بحيث لا يصرف امواله على هذه الجهات ويوفرها لمتطلبات اخرى.

وبالحديث عن القطاع التعليمي ابدت المواطنات الحاضرات انتقادهن للنظام التعليمي الحكومي الموجود خصوصا من ناحية اعضاء هيئة التدريس وانهم غير مؤهلين لتقديم المعلومات الكافية للطلاب اشار المليفي الى «وجود مشكلة في المناهج التعليمية التي تعتمد على الحشو وارهاق الطالب» مطالبا بضرورة ايجاد الحلول وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب للارتقاء بالعملية التعليمية واستعادة الثقة بالنظام التعليمي الحكومي كما هو موجود في الدول الغربية حيث ان النظام التعليمي الرسمي يفوق بقوته الانظمة التعليمية الخاصة.

اما بخصوص القطاع الصحي فتحدث المليفي عن معاناة المواطن الكويتي في هذا القطاع وعدم حصوله على الخدمات الكافية والرائدة مشيرا الى ان مستشفى الولادة من اتعس المستشفيات الموجودة في البلاد كذلك مشيرا الى ان المواطن الكويتي المريض ينام على اسرة في الممرات مبينا ان المواطن يصرف امواله في المستشفيات الخاصة ليس لانها افضل جودة بل لانها تقدم خدمات فندقية وشدد المليفي على ضرورة التركيز على هذا القطاع وتحسين المستشفيات الحكومية بحيث تقدم الخدمات الرائدة للمواطن مبينا ان هذه مسؤولية الدولة وليست مسؤولية مجلس الامة.

وبين المليفي ردا على سؤال لاحدى المواطنات انه قدم اقتراحا لان يكون هناك عاصمة جديدة للبلاد ولكنه لم يلق النور ذكر ان تخصيص جلسة لمناقشة الازمة المرورية في مارس المقبل لمعرفة سياسة الحكومة تجاه هذه القضية.

مشروعا صباح السالم والصوابر أثبتا فشلهما وعلينا توفير سكن بديل للمطلقات في المناطق المأهولة